الأمم المتحدة
S/2018/655



Distr.: General
2 July 2018
Arabic
Original: English

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٥٩ من قرار مجلس الأمن ٢٤٠٩ (٢٠١٨). وهو يغطي التطورات الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨ حتى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة)؛ ويقدم نظرة عامة على ما جرى من تطورات سياسية عقب آخر المعلومات المستكملة التي قدمتُها عن التقدم المحرز في العملية الانتخابية وتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي (انظر S/2018/528)؛ ويعرض التقدم المحرز على صعيد التعديلات المدخلة على أولويات البعثة وموقفها ووجودها، وعلى صعيد مواصلة الأخذ بنهجها الشامل إزاء حماية المدنيين؛ ويوفّر معلومات عن أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة.

ثانيا - التطوُّرات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - لا تزال الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والمنازعات بشأن هذه الانتخابات تسيطر على الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣ - وفي ٢٥ أيار/مايو، أجرت المنظمة الدولية للفرنكوفونية مراجعة مستقلة لسجل الناخبين، وأصدرت تقريرا أوليا، أشارت فيه إلى أن سجل الناخبين ”شامل وجامع ومستكمل ولكن يلزمه تحسينات“. وأشارت المنظمة الدولية للفرنكوفونية إلى أن أحد الشواغل يتمثل في أن نسبة ١٦,٦ في المائة من الناخبين - أي ما يزيد على ٦,٥ ملايين ناخب - قد سُجلوا دون أخذ بصمات أصابعهم العشر. وبموجب القانون الكونغولي، فإن عدم تسجيل البصمات ليس سببا لاستبعاد الناخبين، الذين يمكن تحديد





030718 030718 18-10131 (A)

هوياتهم بوسائل أخرى. وأوصت المنظمةُ الدولية للفرنكوفونية اللجنةَ الوطنية المستقلة للانتخابات بنشر القوائم المؤقتة في أقرب وقت ممكن.

٤ - وفي ٢٨ أيار/مايو، رفضت خمس أحزاب وبرامج سياسية رئيسية - بما في ذلك الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وديناميكية المعارضة، والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، وحركة تحرير الكونغو، ومعا من أجل التغيير - الاستنتاج الرئيسي المنبثق عن المراجعة، وطلبت أن تُرفع من سجل الناخبين أسماء الأفراد الذين لم تُسجَّل بيانات القياسات الحيوية الخاصة بهم، ونشر قائمة الناخبين من جانب مراكز التسجيل، واستبدال رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والاستعاضة عن مقرر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الذي يرشحه الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، خلال مؤتمر صحفي عقد في ٥ حزيران/يونيه، رحّب أندريه أتوندو، المتحدث باسم التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، باختتام المراجعة التي أجرتها المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

٥ - وبالإضافة إلى الإعراب عن الانتقادات المتعلقة بسلامة سجل الناخبين، تواصل أحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المدني التشكيك بالاستخدام المقرر لآلات التصويت واستمرار الافتقار إلى الحيز السياسي. وفي ٥ حزيران/يونيه، حذّر جان - مارك كابوند، أمين عام الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، في مقابلات مع وسائط إعلام محلية، من أن مشاركة الحزب في الانتخابات المقبلة يمكن أن تتوقف على معالجة الشواغل المتعلقة بسجل الناخبين وآلات التصويت والاستعاضة عن مقرر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

٦ - وفيما يتعلق بآلات التصويت، تستمر حملة التوعية التي أطلقتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في عواصم المقاطعات الـ ٢٦ في البلد حيث نُشر ما مجموعه ٢٠٠ آلة تصويت. ومن المقرر توسيع نطاق الحملة خارج تلك العواصم في الأسابيع المقبلة. وفي ٧ حزيران/يونيه، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أنها ستكون قد تلقت، بنهاية أيلول/سبتمبر، جميع آلات التصويت البالغ عددها ٠٠٠ ١٠٦ آلة التي ستُستخدم خلال الانتخابات. بيد أن اللجنة لم تقدم إلى البعثة بعد طلبا لتسليم الآلات. وبالتالي، فإن الخطة الحالية للبعثة تستند إلى الطلب الرسمي للحصول على المساعدة اللوجستية الذي قدمته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد قامت البعثة بإخطار اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بأن الافتقار إلى الوضوح بشأن المواد الانتخابية، بما في ذلك آلات التصويت، وتأخُّر وصولها، سيؤديان إلى تقليل الإطار الزمني للنشر ويستلزمان إجراء تعديلات على التحضيرات اللوجستية.

٧ - وفي غضون ذلك، في ٨ حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية الوطنية تعديلين على قانون تسجيل الناخبين وقانون الانتخابات، يترتب عليهما فعليا استبعاد الكونغوليين الذين يعيشون في الخارج من المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، مما يتعارض مع الخطط الأولية. وقبل أيام من التصويت، لاحظ رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن تسجيل الكونغوليين الذين يعيشون في الخارج يشكّل تحديا لوجستيا كبيرا. بيد أن البرلمان، في نهاية دورته العادية التي اختُتمت في ١٥ حزيران/يونيه، لم ينظر في التعديل المقترح على القانون الحالي المتعلق بالمظاهرات العامة الذي كانت الحكومة قد قدمته.

٨ - وعلى الرغم من التقدم الذي يبدو أن الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات يحرزانه على صعيد التحضيرات الفنية للانتخابات، فإن تنفيذ تدابير بناء الثقة الذي ينص عليه الاتفاق السياسي

المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ما زال متأخرا. وواصلت الحكومة تقييد أنشطة منظمات المجتمع المدني والصحفيين. وبحلول منتصف حزيران/يونيه، كان نحو ١١٨ سجينا سياسيا لا يزالون قيد الاحتجاز. كما أن الحظر المفروض على المظاهرات والتجمعات السياسية لم يكن قد رُفع رسميا. غير أن مجموعات المعارضة السياسية تمكنت من عقد تجمعات عامة دون وقوع حوادث خلال الأسابيع الأربعة الماضية. وفي ٩ حزيران/يونيه، عقد الحزب السياسي ''معا من أجل التغيير'' بقيادة مويس كاتومبي، اجتماعا عاما في كينشاسا وجّه فيه السيد كاتومبي كلمة عبر الفيديو.

٩ - واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير التكهنات حول إمكانية إجراء استفتاء لتعديل الدستور، بما في ذلك السماح للرئيس جوزيف كابيلا بالترشح لفترة ولاية أخرى. وفي الوقت نفسه، استمرت الأحزاب السياسية التابعة لكل من التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية والمعارضة في تشكيل تحالفات وائتلافات قبل انتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي حين تعهّد أعضاء التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية بتسمية مرشّح مشترك للانتخابات الرئاسية، فإن العديد من الأحزاب السياسية التابعة للمعارضة قد سمّى مرشحين خاصين به. وفي أوائل حزيران/يونيه، أنشأ التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية والعديد من الأحزاب السياسية التابعة للمعارضة المشارِكة في الحكومة برنامجا انتخابيا سُمِّي الجبهة المشتركة من أجل الكونغو. وعُين الرئيس كابيلا ''مرجعا أخلاقيا'' للبرنامج. وورداً على ذلك، نددت بعض أحزاب المعارضة بإنشاء البرنامج، معتبرة أنه يشكل انتهاكا لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

١٠ - وفي ٧ حزيران/يونيه، برّأت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية جان - بيير بيمبا، الذي شغل منصب نائب رئيس سابق لجمهورية الكونغو الديمقراطية والرئيس المؤسس لحزب حركة تحرير الكونغو السياسي، من الإدانات السابقة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ورحّبت أحزاب المعارضة، بما في ذلك الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية والحزب السياسي ''معا من أجل التغيير''، بتبرئته باعتبارها تطورا إيجابيا من شأنه أن يعزز صفوف المعارضة في الانتخابات المقبلة.

١١ - واستمر الشركاء الخارجيون لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الإعراب عن استعدادهم لدعم الانتخابات محذّرين من المزيد من التأجيل. وكرر الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية تأكيد استعدادهما للاستجابة لأي طلب لتوفير الخبرة الفنية وغير ذلك من أنواع الدعم.

١٢ - وفي ٢٨ أيار/مايو، وأثناء مؤتمر صحفي عُقد في باريس، طالب رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون ورئيس أنغولا جواو لورنسو بالتنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأعرب الأخير عن اعتراضه على إمكانية ترشح الرئيس كابيلا لفترة ولاية ثالثة. وقد ذكّر هذا على ما يبدو ببيان كان الرئيس ماكرون قد أدلى به في ٢٣ أيار/مايو عقب اجتماع أجراه مع رئيس رواندا بول كاغامي. وردا على ذلك، أعربت الحكومة في كينشاسا عن احتجاجها الشديد، مؤكدة أهمية السيادة الوطنية ورفض التدخل الأجنبي.

١٣ - وواصلت ممثلتي الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ليلى زروقي، إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين - بما في ذلك الرئيس كابيلا، ورئيس الوزراء برونو تشيبالا، وممثلو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأحزاب السياسية والمجتمع المدني - تمشيا مع الولاية الموكلة إليها والمتمثلة في بذل المساعي الحميدة من أجل بناء الثقة في العملية السياسية والانتخابية. كما واصلت التعهد بالتزامات على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، في ٣١ أيار/مايو، التقت بالأمين التنفيذي للمؤتمر

الـدولي المعني بمنطقـة البحيرات الكبرى، زاكـاري موبوري – مويتـا. وفي الفترة من ٣١ أيـار/مـايو إلى ٢ حزيران/يونيه، زارت جمهورية الكونغو واجتمعت مع الرئيس دينيس سـاسـو نغيسـو ومع وزير الخارجية جون كلود غاكوسو لمناقشة الحالة السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ ولاية البعثة.

١٤ – وفي ٣٠ نيسـان/أبريل، اجتمع مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى سـعيد جنيت مع رئيس أوغندا يويري موسـيفيني في عنتيبي، أوغندا، لتبادل الآراء بشـأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، وكذلك بشأن العلاقات الإقليمية. وأعرب الرئيس موسيفيني عن أسفه لاستمرار انعدام الأمن في شرق الكونغو ودعا إلى تعزيز الحكم الرشيد في البلد.

باء – التطورات الاقتصادية

١٥ – استقر الإطار الاقتصادي الكلي للبلد، إذ شـهدت معدلات التضخم انخفاضا طفيفا وتوقف انخفاض قيمة الفرنك الكونغولي، مما يُعزى بشكل كبير إلى زيادة أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية. وفي آذار/مارس، أعلنت الحكومة أن احتياطياتها الدولية قد تجاوزت مرة أخرى البليون دولار بعد فترة من التراجع. وفي ١٠ نيسـان/أبريل، خفض المصـرف المركزي للكونغو توقعاته للنمو الاقتصـادي لعام ٢٠١٨ إلى نسبة ٤,٣ مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة ٥,٢ في المائة.

١٦ – وفي ٩ آذار/مـارس، أصـدر الرئيس كـابيلا قـانون التعـدين المنقح الـذي اعتمـده البرلمـان في ٢٧ كانون الثاني/يناير. ويهدف القانون إلى زيادة إيرادات الدولة عن طريق زيادة الضرائب ومدفوعات رسوم الامتياز على شركات التعدين. وفي ٢٩ آذار/مارس، قامت أكبر سبع شركات تعدين أجنبية عاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوجيه رسالة إلى وزير المناجم أعربت فيها عن اعتراضها على القانون.

جيم – الحالة الأمنية

١٧ – تدهورت الحالة الأمنية بشكل ملحوظ في مقاطعتي كيفو الشـمالية وكيفو الجنوبية، ويُعزى ذلك أساسا إلى تجدد أنشطة جماعات ماي – ماي وتحالف القوى الديمقراطية. وردا على ذلك، أعرب السكان المحليون مرارا عن إحباطهم من قوات الأمن الوطني والبعثة من خلال سـلسـلةٍ من المظاهرات وعملياتِ رجم متكررة لدوريات البعثة وقواعدها.

١٨ – وعلى النقيض من ذلك، في مقاطعتي إيتوري وتنجانيقا، على الرغم من اسـتمرار التوترات، أُبلغ عن انخفاض كبير في عدد الاشـتباكات الرئيسـية، مما أدى إلى عودة بعض المشـردين داخليا إلى ديارهم. وفي عدد قليل من المناطق الأخرى، بما في ذلك منطقة كاساي، كانت الحالة الأمنية غير مستقرة.

١٩ – وردا على ذلك، اضطلعت البعثة بسلسلة من المبادرات، بما في ذلك نشر ما مجموعه ١٦ وحدة قتالية جاهزة للتدخل، وزيادة التعاون مع المجتمعات المحلية، وتعزيز التواصل السياسي على الصعيد المحلي.

مقاطعتا كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

٢٠ – في منطقة الشـمال الكبير في مقاطعة كيفو الشـمالية، واصـل تحالف القوى الديمقراطية شـن الهجمات على المدنيين، وإن كانت حدة هذه الهجمات أقل مما شـهدته الفترة المشـمولة بالتقرير السـابق. ويرجح أن يكون تجددُ أنشـطة تحالف القوى الديمقراطية مرتبطا بعمليات القوات المسـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الجارية منذ كانون الثاني/يناير. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٧ نيسـان/أبريل، قتل تحالف

القوى الديمقراطية ١٢ على الأقل من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجرح أكثر من ٥٠ في هجمات شنها على بعد ٦ كيلومترات إلى الشمال من سيموليكي. وفي ١٤ نيسان/أبريل، قام تحالف القوى الديمقراطية بتطويق وحدة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على بعد ١٢ كيلومترا جنوب شرق مايموبا، مما دفع البعثة إلى إيفاد طائرات هليكوبتر هجومية لتفريق المهاجمين. وفي ٢٠ أيار/مايو، هاجم تحالف القوى الديمقراطية موقعا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مايبموبا، مما أسفر عن مقتل ١٠ مدنيين. وبعد أربعة أيام، هاجمت المجموعة عناصر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مسافة ٢٥ كيلومترا شمال شرق مباو، مما أسفر عن مقتل ١٢ من جنود القوات المسلحة وجرح ١٦ من مقاتلي تحالف القوى الديمقراطية. وفي ٩ حزيران/يونيه، شن تحالف القوى الديمقراطية هجوما على الطريق بين مابو ونغيتي، مما أسفر عن مقتل جنديين وجرح جندي واحد من القوات المسلحة. وردت البعثة والقوات المسلحة باستجابة مشتركة، حيث قامت البعثة بنشر القوات وتقديم الدعم في مجال الإجلاء الطبي للقوات المسلحة.

٢١ - وقد أدى تدهور الحالة الأمنية في منطقة الشمال الكبير، مع شن هجمات بالقرب من بلدة بيني، إلى تزايد الإحباط لدى السكان، وتوجيه هذا الإحباط ضد الحكومة وقوات الأمن والبعثة. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل، جرت احتجاجات في بيني، بما في ذلك احتجاج نسائي شارك فيه أكثر من ١ ٠٠٠ شخص. وفي روانغوما في ٢٨ نيسان/أبريل، تم رجم دورية تابعة للبعثة على يد ٧٠٠ مدني على الأقل، مما أسفر عن جرح عدة أفراد من حفظة السلام. وفي ١٢ أيار/مايو، قام حشد آخر في بواكيني أيضا برجم حفظة سلام تابعين للبعثة. وفي الأسابيع الأخيرة، تحسنت الحالة إلى حد ما، ولوحظ انخفاض في التوترات. وبذلت البعثة جهودا كبيرا للتواصل مع المجتمعات المحلية في المنطقة من أجل الاستماع إلى شواغل المجتمعات المحلية المتضررة.

٢٢ - وفي منطقة الشمال الصغير في كيفو الشمالية، تدهورت الحالة الأمنية أيضا. وواصلت جماعة نياتورا ارتكاب أعمال الابتزاز والخطف. كما أن الهجمات بين الجماعات المسلحة، بما في ذلك بين جماعتي نياتورا ونāندي ماي - ماي، قد ازدادت أو استمرت. وفي ٩ نيسان/أبريل، قُتل خمسة من حراس منتزه فيرونغا وسائق على أيدي جماعة ماي - ماي تشارلز. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، وصل العنف إلى غوما، عاصمة مقاطعة كيفو الشمالية، إذ شُن هجوم على حي موغونغا. وفي ما يُزعم أنه تصفية حسابات تتصل بتجارة الفحم غير المشروعة تورطت فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات نياتورا، قُتِل ثمانية مدنيين وأصيب ٢٢ بجروح. وفي ١١ أيار/مايو، هاجمت عناصر من جماعة نياتورا مركبة للمعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة على بعد ٢٧ كيلومترا شمال غوما، واختطفت سائحَيْن بريطانيين اثنين وقتلت حارسا. وأفرج عن السائحَيْن لاحقا وأعلن المعهد أن الحديقة ستبقى مغلقة أمام السواح حتى عام ٢٠١٩ على الأقل.

٢٣ - وشهد إقليم ماسيسي الواقع أيضا في مقاطعة كيفو الشمالية، توترات متنامية قرب كيتشانغا بين عناصر ميليشيا ”تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة“ المنتمية إلى جماعة الهوندي. وفي ١٨ نيسان/أبريل، قُتل تسعة من عناصر هذا التحالف وأربعة من عناصر جماعة نياتورا. ووقعت هذه الأحداث عقب اغتيال قس وقائد للمجتمع المحلي في ٨ نيسان/أبريل في كيتشانغا، كان قد اضطلع بدور رئيسي في العديد من مشاريع المصالحة المجتمعية.

٢٤ - وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، ظل الوضع متقلبا مع استمرار عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد مختلف جماعات ماي - ماي التي تقاتل تحت لواء جماعة مايي - مايي ياكوتومبا بقيادة المجلس الوطني الشعبي من أجل السيادة في الكونغو، وضد جماعة بافوليرو ماي - ماي الإثنية في سهل روسيزي. ولقيت عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعض النجاح، مع انسحاب جماعة ياكوتومبا بشكل كبير من المناطق الاستراتيجية مثل شبه جزيرة أوبواري واستسلام ٦٠٠ عنصر من جماعة ماي - ماي مالايكا المتحالفة معها في إقليم شابوندا وفي مقاطعة مانييما الحدودية. بيد أن العديد من عناصر ياكوتومبا تجمعوا مجددا في غابة إيتوبوي وواصلوا مهاجمة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع شن سلسلة من الهجمات في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو.

٢٥ - وفي ٢٤ أيار/مايو، شن ائتلاف من جماعات ماي - ماي بقيادة ياكوتومبا هجوما ضخما على موقع سالامابيلا للتعدين، الذي تشغّله شركة بانرو الكندية لتعدين الذهب، في مقاطعة مانييما المجاورة. وخلال الهجوم، تمت مداهمة ونهب معسكر للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبلغ عن مقتل ٢١ جندي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، واثنين من عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية، ومدنيين اثنين، و ٣٧ من عناصر جماعة ماي - ماي. كما ظلت فصائل رايا موتومبوكي ناشطة وشكلت تهديدا مستمرا لحماية المدنيين في إقليم شابوندا.

٢٦ - كما أسهمت الديناميات الإقليمية، بما في ذلك التوترات في بوروندي، في التدهور الذي شهدته مؤخرا الحالة الأمنية في كيفو الجنوبية. وفي ١١ أيار/مايو، وقبل أيام على استفتاء بوروندي، هاجمت عناصر مسلحة قرية حدودية في بوروندي. وزُعم لاحقا أن الهجوم انطلق من سهل روزيزي بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

مقاطعتا إيتوري وتنجانيقا

٢٧ - في مقاطعة إيتوري، تحسنت الحالة الأمنية في إقليم دجوغو، مع الإبلاغ عن عدد أقل من حوادث العنف في الأسابيع الأخيرة. غير أن الهجمات المتفرقة على المدنيين استمرت، وسُجلت هجمات انتقامية بسيطة بين جماعتي الليندو والهيما. وبدأ بعض المشردين واللاجئين بالعودة إلى ديارهم.

٢٨ - وفي إقليم إيرومو، الواقع أيضا بمقاطعة إيتوري، واصلت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري تنفيذ هجمات متفرقة على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وارتكاب انتهاكات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات النهب والإعدام بإجراءات موجزة والعنف الجنسي. وأطلقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ”عملية هيرو“، في الفترة بين ٢٢ و ٢٥ أيار/مايو، ضد مواقع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، مما أسفر عن مقتل سبعة عناصر من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري.

٢٩ - وفي إقليمي آرو وماهاغي، أفادت تقارير بوجود مقاتلين مسلحين من حركة ٢٣ مارس السابقة. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، سلّم مقاتلان مزعومان تابعان لحركة ٢٣ مارس السابقة نفسيهما إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ماهاغي، وفي ٢٣ نيسان/أبريل، تم توقيف مقاتلين اثنين مزعومين تابعين لحركة ٢٣ مارس السابقة على يد الوكالة الوطنية للاستخبارات في أرو.

٣٠ - وشـهدت جميع أنحاء مقاطعة تنجانيقا تراجعا في حدة العنف بين المجتمعات المحلية واتجاها عاما نحو عودة المشـردين داخليا. غير أن انعدام الأمن لا يزال شـديدا حول أقاليم بنديرا ونيونزو وموب حيث كثيرا ما تشـتبك جماعات ماي - ماي مع قوات الأمن. ولا يزال عناصـر ماي - ماي أبا نا بالي، وهم جزء من تحالف ماي - ماي ياكوتومبا في كيفو الجنوبية، وكذلك ميليشـيات توا، تنصـب الكمائن للمركبات وتشـتبك مع القوات المسـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في جميع أنحاء إقليم نيونزو وحول بنديرا. وفي ١٣ نيسـان/أبريل، قتلت جماعة ماي - ماي ضـابطا من القوات المسـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في قرية كالولو.

٣١ - وفي هذا السياق، في ١١ أيار/مايو، تم تطويق قافلة عسكرية تابعة للبعثة جنوب كونغولو، أيضا في مقاطعة تنجانيقا، على يد من يُفترض بأنهم عناصـر من جماعة ماي - ماي أبا نا بالي. واقتيد حفظة السلام الذين تتألف منهم القافلة والبالغ عددهم ١٣ إلى معسكر ماي - ماي. وأطلق سراح أحد عشر من حفظة السـلام في اليوم التالي. وأطلق سـراح الاثنين الآخرين في ١٦ أيار/مايو. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الأسلحة والذخيرة التي أُخذت من حفظة السلام قد استُردِّت.

المقاطعات الأخرى

٣٢ - في مقاطعتي أويلي العليا وأويلي السـفلى، أدت الجهود المشـتركة التي بذلتها البعثة والقوات المسـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى انخفاض حاد في أنشـطة جيش الرب للمقاومة. ولا تزال الحالة في جنوب السـودان أيضـا تؤثر على الحالة الأمنية في هذه المنطقة. وفي ٣ و ٥ أيار/مايو، أُبلغ عن توغلات عبر الحدود وأعمال نهب من جانب عناصـر من جنوب السـودان. وبعد فترة هدوء نسـبي، استؤنفت التوترات بين المجتمعات المحلية ورعاة ماشية مبورورو.

٣٣ - وفي منطقة كاساي، وحتى أواخر نيسان/أبريل، كانت الحالة الأمنية قد شهدت تحسنا ملحوظا. ولكن خلال شهر أيار/مايو، قام جناح منشق من أسرة جاك كابيبا، وهو زعيم قبيلة يُعرف بلقب كاموينا نسـابو، بارتكاب سـلسـلة انتهاكات في إقليم ديبايا، بما في ذلك ذبح أشـخاص من أفراد أسـرة زعيم القبيلة ومعاونيه.

٣٤ - واسـتمرت حدة التوترات في إقليم كامونيا الواقع في منطقة كاسـاي، على طول المنطقة الحدودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. وفي نيسـان/أبريل، اسـتمر أفراد تعود أصـولهم إلى مجموعة لوبا ولولوا كانوا قد التمسـوا اللجوء في أنغولا في العبور إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تعرضـوا فيما بعد للمضـايقات من ميليشيات بانا مورا، وكذلك من جانب قوات الأمن الكونغولية حسبما يُزعم. وأقامت ميليشـيا بانا مورا حواجز لمنع الأفراد الذين تعود أصـولهم إلى مجموعة لوبا ولولوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية، مما اضطرهم إلى الانتقال إلى مقاطعة كاساي الوسطى المجاورة.

٣٥ - وفي مقـاطعة أوبـانغي الجنوبية، أثّر حـادث أمني على الحـالة العامة. وفي ٢٣ نيسـان/أبريل، شن عناصر يُشتبه في أنهم من جماعة إينييلي كانوا مسلحين بالسواطير هجوما على موقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في موماميو، على ضـفاف النهر أوبانغي، مما أسـفر عن مقتل جنديين من القوات المسـلحة. وفي ٢٤ نيسـان/أبريل، وقع حادث آخر في المنطقة نفسـها انتهى بمقتل أربعة مهاجمين وأسـر ثلاثة عناصـر من جانب القوات المسـلحة. ويُزعم أن الهجوم حدث ردا على إلقاء القبض في ١٦ نيسـان/أبريل على ابن أخ أودجاني مانغباما، القائد السـابق لمجموعة إنييلي المتمردة. وفي أعقاب هذا

الهجوم، هرب المئات عبر نهر أوبانغي إلى في جمهورية الكونغو. وانقلبت الزوارق وغرق ٤٢ شخصا على الأقل.

رد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٦ - اضطلعت البعثة بطائفة من الإجراءات للتصدي لهذه التهديدات، وفقا لنهجها الشامل لحماية المدنيين. وفي مقاطعة كيفو الشمالية، في إقليمي روتشورو ولوبيرو، بينما عززت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجودها، كثّفت البعثة تعاونها مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية، فأسهمت في عودة نحو ٣٥٠ من أسر الهوتو والهوندي/النااندي إلى ديارهم منذ منتصف آذار/مارس.

٣٧ - وفي إقليم لوبيرو، أرسلت البعثة وحدة قتالية جاهزة للتدخل إلى كاسوغو لتحسين فهم المخاطر التي تهدد الحماية في المنطقة، ودعم التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونُشر فريق للمشاركة النسائية من أجل العمل مع النساء والأفراد الآخرين في المجتمع المحلي.

٣٨ - وفي إقليم بيني، كثفت البعثة دورياتها وكذلك عملها مع المجتمع المحلي والسلطات للتصدي لتنامي الاستياء إزاء التقاعس المتصوّر للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة عن حماية المدنيين من الهجمات التي يُزعم أنها تُشنّ على يد تحالف القوى الديمقراطية. كما أجرت البعثة اتصالات مع القوات المسلحة من أجل تحسين التنسيق في إدارة العمليات المشتركة ضد تحالف القوى الديمقراطية. وقدمت البعثة دعما جويا للقوات المسلحة، ونسقت استجابتها مع هذه القوات المسلحة للتصدي لهجمات تحالف القوى الديمقراطية، ووفرت الدعم في مجال الإجلاء الطبي عند الحاجة.

٣٩ - وفي إقليم دجوغو بمقاطعة إيتوري، نشرت البعثة ثلاث وحدات قتالية جاهزة للتدخل ردا على تزايد العنف وساعدت على إنشاء ٣٦ من شبكات الإنذار المحلية في القرى المحيطة بليتا وبلوكوا وفاتاكي. وفي مناسبتين على الأقل، نجحت الشبكات في الإبلاغ عن حالات العنف المحتملة بين المجتمعات المحلية بين جماعتي الليندو والهيما، التي تمكنت الشرطة الوطنية الكونغولية والبعثة من التصدي لها بنجاح. كما أدت شبكات الإنذار دورا رئيسيا في إذكاء الوعي فيما بين جماعتي الهيما والليندو في مجال التعايش السلمي من أجل التقليل إلى أدنى حد من أي تكرار للعنف. ولا يزال هناك ثلاث وحدات قتالية جاهزة للتدخل منشورة في إقليم دجوغو، وتحديدا في كاتوتو وليبي وبلوكوا، مما يكفل أمن الدوريات والمنطقة ويمكّن المشردين من العودة إلى مناطقهم الأصلية.

٤٠ - ودعمت البعثة الجهود الرامية إلى إجراء حوار رئيسي على مستوى المقاطعات في بونيا حيث تم جمع جماعتي الهيما والليندو معا في الفترة من ١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه للاتفاق بشأن التعايش السلمي. وهذه الإجراءات التي اتخذتها البعثة، فضلا عن نشر ١ ٣٠٠ عنصر إضافي من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية إلى المنطقة، قد أسهمت في انخفاض العنف منذ نيسان/أبريل.

٤١ - وفي كيفو الجنوبية، استجابت البعثة للتهديدات المحدقة بالمدنيين، ولا سيما النساء والفتيات، التي تشكلها فصائل رايا موتومبوكي من خلال زيادة الدوريات البعيدة المدى في المنطقة، وإشراك قادة المجتمع المحلي في توصيل الرسائل الرادعة إلى الجماعات المسلحة. وفي منتصف حزيران/يونيه، أنشأت

البعثة وحدة قتالية جاهزة للتدخل في كيغولوبي للتحقيق في الادعاءات الخطيرة بشأن حالات الاغتصاب الجماعي التي ترتكبها جماعة رايا موتومبوكي.

٤٢ - وأيضا في كيفو الجنوبية، بعد يومين على الهجوم الذي شنته جماعة ماي - ماي ياكوتومبا على موقع التعدين التابع لشركة بانرو في سالامابيلا في ٢٤ أيار/مايو، نشرت البعثة وحدة قتالية جاهزة للتدخل. وبالتعاون الوثيق مع قيادة عملية سوكولا الثانية بقيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بوكافو، تعاونت البعثة على الصعيد المحلي مع السكان المدنيين والقوات المسلحة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في إطار الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء سالامابيلا. وبحلول منتصف حزيران/يونيه، كان الوضع قد هدأ بدرجة كبيرة، مع الإبلاغ عن انخفاضٍ في حدوث الانتهاكات.

٤٣ - وفي مقاطعة تنجانيقا، مع تراجع حدة العنف بين المجتمعات المحلية وعودة المشردين داخليا، كثفت البعثة جهودها لتيسير الحوار بين المجتمعات المحلية، وواصلت إنشاء لجان السلام التقليدية، وعززت نظم الإنذار المبكر ونفذت ستة مشاريع للحد من العنف المجتمعي. ونتيجة لذلك، عاد أكثر من ٨٠٠ من الأسر المعيشية المشردة إلى قراهم في نيسان/أبريل. وفي كونغولو، ومع إغلاق القاعدة، عززت البعثة قدرات الحماية المحلية لدى الجهات الفاعلة التي أمسكت بزمام أدوات الحماية وآلياتها.

٤٤ - وفي مقاطعة كاتانغا العليا، قامت البعثة بتعزيز القدرات المحلية على معالجة النزاع بين جماعتي بانتو وتوا، الذي شكّل تهديدا خطيرا للحماية في إقليم بويتو. ونظمت البعثة حلقتي عمل لبناء القدرات في ٣ و ٤ أيار/مايو و ١٤ حزيران/يونيه، بشأن تسوية النزاعات والوساطة والحوار بين جماعتي بانتو وتوا، بقيادة وزارة الشؤون الداخلية في المقاطعة. كما عُقدت مشاورات في بويتو في نيسان/أبريل مع زعماء جماعتي بانتو وتوا من أجل تحديد العوامل المسببة للنزاعات والحلول المناسبة بغية تحقيق التعايش السلمي بهدف إجراء حوار منظم في المستقبل.

٤٥ - وفي لوبومباشي، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الكونغولية، تعمل البعثة على توسيع مبادراتها للخفارة المجتمعية.

٤٦ - وفي منطقة كاساي، واصلت البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى اللجنة الاستشارية لتسوية النزاعات العرفية، وتم توسيع نطاق تدريب اللجان المحلية ليشمل الأقاليم الخمسة في كاساي الوسطى. وفي إقليم كامونيا، واصلت البعثة العمل مع السلطات المحلية لضمان الإفراج الآمن عن الرهائن من النساء والأطفال الذين تحتجزهم ميليشيات بانا مورا. وتحققت البعثة من ٩٢ حالة، من بينها ٢٤ حالة تم الإفراج عنها (١٣ من الفتيات، و ١١ من الفتيان).

٤٧ - وعلى نطاق أوسع، واصلت البعثة إعادة تشكيل بصمتها ووجودها في الميدان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت البعثة ما مجموعه ١٦ وحدة قتالية جاهزة للتدخل، بما في ذلك بعثات مدنية/عسكرية مشتركة في كيفو الشمالية وكاساي ومانييما. وأُجريت عمليات النشر ردا على العنف أو التهديدات، ولدعم التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل مع القادة المحليين والمجتمعات المحلية من أجل الحد من التوترات وتسوية النزاعات.

٤٨ - وستستعرض البعثة عمليات النشر هذه، وستواصل تحسين نظمها بما يتيح المجال لزيادة فعالية التوقعات والتكيف مع التحديات المحددة. وسيتوقف إدخال المزيد من التعديلات على حضور البعثة وعملياتها على الموارد المالية المقدمة إلى البعثة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٤٩ - وأرسلت شبكة الإنذار المحلية التابعة للبعثة ٥٠٥ إنذارا مبكرا في الشهر، ولا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا، واستجابت الحكومة و/أو البعثة في ٩٣ في المائة من الحالات.

الاستراتيجيات المتبعة على نطاق البعثة

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الحكومة في وضع خطة عمل من أجل استسلام متفاوض عليه لأفراد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وهي أنشط الجماعات المسلحة في مقاطعة إيتوري. وتغطي هذه الخطة جوانب مثل وقف إطلاق النار، ونزع السلاح، وتجميع الأفراد، وإعادة الدمج وإعادة الإدماج.

٥١ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دعم حماية المدنيين في الميدان من خلال تقديم الدعم في مجال إدارة مخاطر المتفجرات إلى البعثة وإلى عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى التخلص من أكثر من ٢,٩ طن من الذخائر العتيقة التي تملكها الشرطة الوطنية الكونغولية في كينشاسا.

٥٢ - وقدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي إلى المدعين العامين الذين يفتشون مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية، مما أدى إلى الإفراج عن ٨٦ محتجزا كانوا رهن الاحتجاز بشكل غير قانوني أو لمدة طويلة ونقل ١٦٢ حالة أخرى إلى السلطات المختصة لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

٥٣ - وواصلت البعثة تعزيز السجون الـ ١٢ ذات الأولوية والشديدة المخاطر من خلال تنفيذ خطة العمل التي وضعت بالتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية. وتمشيا مع هذه الخطة، دعمت البعثة الحكومة في التقليل إلى أدنى حد ممكن من خطر حدوث حالات فرار جماعي من السجون عن طريق تحسين نظام الإنذار الأمني ورقمنة قواعد بيانات السجناء، مع التركيز على السجناء الذين يشكلون مخاطر كبيرة/الخطرين.

دال - الحالة الإنسانية

٥٤ - ما زالت الأزمات الإنسانية مستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فما زال ١٣,١ مليون شخص في المجموع بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ومن بينهم ٤,٥ ملايين من المشردين داخليا، يشملون ٢,٢ مليون شخص أُجبروا على النزوح خلال الأشهر الستة الماضية. وحتى ٣١ أيار/مايو، كان هناك ٠٥٢ ٧٧٢ من اللاجئين وطالبي اللجوء المنتمين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أفريقيا.

٥٥ - واستجابة لهذه الحالة، يبذل مجتمع المساعدة الإنسانية جهوداً لتلبية هذه الزيادة في الاحتياجات المنقذة للحياة. ففي ١٣ نيسان/أبريل، أعلنت جهات مانحة دولية خلال مؤتمر للجهات المانحة الإنسانية في جنيف عن تبرعها بمبلغ ٥٢٨ مليون دولار لدعم تقديم المساعدة العاجلة. وحتى أوائل حزيران/يونيه، ظل المستوى الفعلي للأموال المدفوعة منخفضاً، إذ لم تتلق خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ سوى مبلغ ٢٧٦,٩ مليون دولار من أجل عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل ١٧ في المائة من احتياجات التمويل.

٥٦ - وبُذلت أيضا جهود لرفع مستوى الاستجابة للطوارئ، لا سيما في مناطق الأزمات التي تعاني من ثغرات كبيرة في القدرات والتي تحظى بالأولوية فيما يتعلق بالاستجابة الطارئة من المستوى الثالث (منطقة كاساي، وكيفو الجنوبية، وتنجانيقا). ففي هذه المناطق، تلقى أكثر من ١,٤ مليون شخص

معونة إنسانية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى شباط/فبراير ٢٠١٨. ونتيجة لذلك وكما كان مقررا منذ البداية، أنهيت الاستجابة الطارئة من المستوى الثالث الخاصة بهذه المناطق في ٢٠ نيسان/أبريل. وقد كانت سارية المفعول لمدة ستة أشهر.

٥٧ - وما زالت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تواجه عوائق أمنية. فقد وردت أنباء عن ١٦٤ حادثا أمنيا في المجموع أثر على المعونة الإنسانية في الربع الأول من عام ٢٠١٨، أي بزيادة نسبتها ١٠ في المائة مقارنة بالربع السابق.

٥٨ - وفي ٨ أيار/مايو، أعلنت الحكومة عن تفشي مرض فيروس إيبولا في مقاطعة خط الاستواء. وانتشر الوباء في وقت لاحق، ليشمل مبانداكا، عاصمة المقاطعة. وبحلول ١٩ حزيران/يونيه، بلغ عدد الحالات ٦٢ حالة، منها ٣٨ حالة مؤكدة، ٤ منها في مبانداكا، وهي مدينة يسكنها أكثر من مليون نسمة. وعلى العموم، سجلت ٢٨ حالة وفاة تتصل بتفشي ذلك المرض.

٥٩ - ومنذ الإعلان عن تفشي المرض، تقدم منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المتخصصة - تحت قيادة منظمة الصحة العالمية - دعما كبيرا للحكومة في احتواء تفشي المرض، وقد تحققت نتائج مشجعة للغاية.

٦٠ - وتتكون استراتيجية الاستجابة التي تقودها الحكومة من نهج موحد. وتتعلق الركيزة الأولى بتوفير خدمات صحية محسنة (مجانية العلاج، والتحصين، وعما قريب كمية محدودة من الأدوية المضادة للفيروسات) لتشجيع الناس في المناطق المتضررة على القدوم لتلقي الرعاية الطبية. وتكمن الركيزة الثانية في تنفيذ نهج للسلامة العامة ينطوي على الفحص في مواقع استراتيجية.

٦١ - وساهمت البعثة في تصدي الحكومة لتفشي فيروس إيبولا في مقاطعة خط الاستواء. وبحلول أواخر أيار/مايو، أوفدت البعثة ١٣ موظفا إلى مبانداكا للمساعدة في إنشاء مركز عمليات للطوارئ والإشراف على الدعم اللوجستي الذي توفره البعثة. وأنشأت البعثة معسكرا يسع ٢٠ شخصا في إيبوكو وأعادت نشر طائرة ثابتة الجناحين في كينشاسا وطائرة مروحية في مبانداكا. وتستخدم طائرة من طراز C-130 تابعة لها لنقل شحنات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة. وقد أجبرت البعثة هذه الجهود العاجلة وغير المخططة لها على إعادة ترتيب أولويات استخدام الموارد.

٦٢ - وتبلغ حاليا الاحتياجات التمويلية اللازمة للتصدي لتفشي فيروس إيبولا ٥٧ مليون دولار. وقد سبق بالفعل أن أعلنت جهات مانحة متعددة الأطراف وثنائية عن تبرعها بهذا المبلغ. وما زالت المرحلة الحالية حاسمة في تحديد ما إذا كان من الممكن الحيلولة دون زيادة انتشار الوباء، لا سيما في المراكز الحضرية الأخرى والبلدان المجاورة. والحكومة ومنظمة الصحة العالمية بصدد تعزيز قدرات المراكز الصحية ذات الأولوية في كينشاسا، على بعد حوالي ٦٠٠ كيلومتر، لضمان مستوى مناسب من التأهب لاحتمال انتشار المرض هناك.

هاء - حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي وحماية الطفل

٦٣ - وثقت البعثة ١ ١٨٣ انتهاكا لحقوق الإنسان في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي (٨٣٧ انتهاكا) ومقارنة بشهري شباط/فبراير وآذار/مارس

٢٠١٨ (٩٣١ انتهاكا). وقد وقع ٧٩ في المائة من هذه الانتهاكات في المناطق المتضررة من النزاع، وحدث نصفها في مقاطعة كيفو الشمالية لوحدها، حيث تشكل حالة حقوق الإنسان مصدر قلق كبير.

٦٤ - ومن أصل جميع الانتهاكات على صعيد البلد برمته، كان أعوان الدولة مسؤولين عن حوالي ٦٤ في المائة منها بينما كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن ٣٦ في المائة منها. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، تعرض ١٩١ شخصا، منهم ٢٩ امرأة على الأقل، للقتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة (نسبت المسؤولية عن ٥٨ ضحية إلى أعوان الدولة وعن ١٣٣ ضحية إلى جماعات مسلحة) وحرم أكثر من ١ ٢٠٩ أشخاص، منهم ١٥٥ امرأة و ١٤ طفلا من حريتهم بشكل غير قانوني على يد أعوان الدولة وجماعات مسلحة. وعلى الرغم من أن بعض المظاهرات جرت دون وقوع حوادث، فإن القيود المفروضة على الحيز الديمقراطي ظلت تعوق تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية وشفافة. وارتبط ٥٧ انتهاكا بالقيود المفروضة على الحريات الأساسية والحقوق السياسية، بما في ذلك منع المظاهرات السلمية أو الاجتماعات السياسية، وأعمال التخويف، وتهديد الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني وأعضاء الأحزاب السياسية واعتقالهم تعسفيا.

٦٥ - وأكدت المحكمة المحلية في كينشاسا الحكم الصادر في حق جيرار مولومبا، وهو عضو سابق في البرلمان وأحد أشد منتقدي الحكومة، ومدعى عليه في نفس القضية هو إسحاق كابوندي. وقد حكم على كل منهما ابتدائيا بالسجن لمدة ١٨ شهرا بتهمة إهانة الرئيس وبشهر واحد بتهمة القذف العلني في رسالة من رسائل وسائط التواصل الاجتماعي كان قد تبادلها المدعى عليهما. وحُكم في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ على ثلاثة نشطاء من حركة النضال من أجل التغيير بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة ”نشر شائعات كاذبة“، وقد كانوا قد اعتُقلوا وهم يحثون الناس على التظاهر يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في كيسنغاني، في مقاطعة تشوبو.

٦٦ - وأحرز بعض التقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ولكن لا تزال هناك مصاعب كبيرة. وحتى مطلع حزيران/يونيه، كان لا يزال على الأقل ١٢١ سجين سياسي أو سجين رأي رهن الاحتجاز في جميع أرجاء البلد. ونقل إلى سجن ماكالا في ٩ حزيران/يونيه خمسة ناشطين من حركة المواطنين المسماة فليمبي، ألقت دوائر الاستخبارات القبض عليهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، واحتجزتهم لأكثر من خمسة أشهر دون رقابة قضائية، وحوكموا بتهمة إهانة رئيس الدولة، وتهديد أمن الدولة والتحريض على العصيان المدني.

٦٧ - وواصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية لمكافحة الإفلات من العقاب في سياق النظر في قضايا الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرفوعة ضد جهات فاعلة من الدول وغير الدول على حد سواء. وشملت المساعدة المقدمة من البعثة وضع استراتيجيات الادعاء العام وتقديم الدعم إلى الشهود لمساعدة السلطات على الوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومراعاة الأصول القانونية في التحقيق في هذه القضايا ومقاضاة المدعى عليهم فيها. وتركز البعثة حاليا على ٣٨ قضية ذات أولوية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري.

٦٨ - ونتيجة لهذه الجهود، في ٢٨ نيسان/أبريل، حكمت المحكمة العسكرية لكيفو الجنوبية على المقدم في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مارو نتوموا، المعروف أيضا باسم *ماروكان*،

بالسجن لمدة ٢٠ سنة على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وأعمال نهب وهجمات على المدنيين في إقليم كاليهي، ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧.

٦٩ - وتدعم البعثة أيضا السلطات الوطنية في محاكمة شيكا، بوسائل منها إقامة زنزانة احتجاز مخصصة وقاعة محكمة في غوما. وبالمثل، تدعم البعثة التحقيقات المشتركة بين السلطات القضائية المدنية والعسكرية في الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في دجوغو في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨ في سياق العنف الطائفي الذي وقع بين طائفتي الهيما والليندو.

٧٠ - ويجري في أماكن أخرى تكرار استراتيجية تحديد الأولويات التي نجحت في هذه المقاطعات الثلاث. ففي كاساي، وبقيادة البعثة، اتفقت سلطات القضاء العسكري الآن على قائمة بالقضايا ذات الأولوية، وثمة عملية مماثلة في طور البدء في مقاطعة تنجانيقا. وأُلقي القبض على ما لا يقل عن ٩٣ من المشتبه بهم وخضعوا للاستنطاق، في حين جرت مقابلات مع ١١٥ من الضحايا والشهود، منهم ١٧ قاصرا.

٧١ - وواصلت البعثة الجهود الرامية إلى تحسين تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، وذلك بوسائل منها الزيارات الميدانية وغيرها من أنشطة التوعية. وقد اتخذت تدابير لتجنب حالات عدم الامتثال لهذه السياسة، لا سيما في سياق العمليات العسكرية المخطط لها بصورة مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

العنف الجنسي

٧٢ - في نيسان/أبريل وأيار/مايو، وثقت البعثة حالات اغتصاب وأشكالا أخرى من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ارتكبت ضد ما لا يقل عن ٩٨ امرأة و ١٨ طفلا، مما أكد وجود اتجاه متزايد في هذا الصدد. وعناصر رايا موتومبوكي في كيفو الجنوبية، أكثر المقاطعات تضررا، هم مرتكبو ذلك العنف في المقام الأول. وقد كان أعوان الدولة مسؤولين عن ٤٢ حالة (٣٣ حالة منسوبة إلى جنود تابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٧ حالات منسوبة لعناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية وحالتان منسوبتان لعناصر فاعلة تابعة للدولة). وواصلت البعثة جهود الدعوة التي تبذلها لدى السلطات المعنية من أجل الحد من هذا الاتجاه.

حماية الطفل

٧٣ - تحققت البعثة من خلال آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة من ٢٩٢ انتهاكا من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. فقد فر ما لا يقل عن ٢٤٠ طفلاً (١٤ فتاة و ٢٢٦ فتى) من جماعات مسلحة أو انفصلوا عنها، لا سيما من ماي - ماي مازيمبي (٦٨)، ونياتورا (٥٩)، وقوات أبكونغوزي المقاتلة (٢٥)، معظمهم في كيفو الشمالية (٢٠٣). ووقعت في المجموع ١٨ فتاة ضحية للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في الغالب على يد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (٧) وحركة رايا موتومبوكي (٦)، في كيفو الشمالية (٩) وكيفو الجنوبية (٦) وإيتوري (٢) وكاساي (١). وتعرض ٢٤ طفلا (٩ فتيات و ١٥ فتى) للقتل (٧) أو للتشويه (١٧)، معظمهم على يد جماعة كاموينا نسابو (١٣) والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (٩)، في

كاساي (١٤) وكيفو الشمالية (٩)، واختُطف ٩ أطفال (٣ فتيات و ٦ فتيان) على يد عناصر تحالف القوى الديمقراطية (٥)، وجماعتي ماي – ماي مازيمبي (٣) ونياتورا (١)، وكلهم في كيفو الشمالية. وخلال هذه الفترة، تعرضت إحدى المدارس لهجوم على يد مقاتلي قوات المقاومة الوطنية في إيتوري.

ثالثا – نشر البعثة وتنفيذ ولايتها

ألف – الحوار الاستراتيجي واستراتيجية الخروج

٧٤ – تواصل البعثة تخطيطها للمرحلة الانتقالية من أجل زيادة تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني ونقل المهام تدريجيا قبل خروجها المرحلي. وتواصل البعثة أيضا تعديل منطقة تغطيها وترشيد المهام المدنية سعيا إلى تحقيق هذه الغاية.

باء – دعم الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والانتخابات

٧٥ – واصلت قيادة البعثة مساعيها الحميدة من أجل تنفيذ عملية انتخابية شاملة وذات مصداقية وفي حينها، وواصلت الدعوة إلى اختتام المناقشات المتعلقة بالمشروع المنقح لدعم الدورة الانتخابية في الكونغو.

٧٦ – وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ولا سيما فيما يتعلق بالتحضير للافتتاح المقبل لمراكز التسجيل والتجهيز الخاصة بالترشح للانتخابات المحلية. والبعثة بصدد إكمال إرساء أماكن عمل خبرائها الانتخابيين في مقر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بينما أعيد توزيع عدة خبراء انتخابيين من أجل تعزيز الدعم الذي تقدمه البعثة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على المستوى المحلي. وواصلت البعثة أيضا تأكيد ضرورة إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها.

٧٧ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحاورت البعثة كذلك مع السلطات المعنية بشأن ضرورة البرهنة على إحراز تقدم ملموس في تنفيذ تدابير بناء الثقة وفتح المجال السياسي، فلاحظت أنه رغم التقدم المحرز في بعض المجالات، قد يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام في مجالات أخرى، وخاصة فيما يتعلق بحالات الاعتقال. وواصلت البعثة دعوة الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين إلى تنقيح المرسوم الرئاسي ٠٥/٠٢٦ (٢٠٠٥) المتعلق بالخطة الأمنية لعملية الانتخابات.

٧٨ – وبالإضافة إلى ذلك، حدَّثت البعثة خطة البعثة المشتركة القائمة التي وضعتها لمنع العنف المتصل بالانتخابات والتخفيف من حدته، وأصدرت توجيهات لمراجعة الخطط وتنفيذها على مستوى المكاتب الميدانية. وبالنظر إلى محدودية موارد البعثة وشساعة المنطقة التي يجب عليها تغطيتها واتساع نطاق الأخطار التي تهدد المدنيين، تواصل البعثة التركيز في المقام الأول على الجهود الرامية إلى الوقاية من العنف المتصل بالانتخابات والتخفيف منه، بوسائل منها المشاركة السياسية الوقائية ورصد الشرطة الوطنية الكونغولية وإسداء المشورة إليها بشأن مكافحة الشغب، ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

جيم – المهام الموكولة الأخرى

١ – نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٧٩ – في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، سجّلت البعثة استسلام ٣٧ طفلا مرتبطين بجماعات مسلحة و ٢٠ مقاتلا بالغا ينتمون إلى جماعات مسلحة كونغولية، والتحق ١٨ من البالغين بالبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت البعثة ٣١ مقاتلا أجنبيا ومُعاليهم وأعادتهم إلى أوطانهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٨٠ – وحققت البعثة تقدما في تنفيذ مشاريع الحد من العنف المجتمعي. وشملت هذه المشاريع فرص العمل كثيفة العمالة، أو مكافحة العنف الجنسي والجنساني، أو حماية الطفل، أو إيجاد سبل العيش المستدامة، أو القيام بمبادرات لتوليد الدخل خاصة بالمرأة.

٢ – تحقيق الاستقرار

٨١ – واصلت البعثة دعم تفعيل ستة تدخلات محددة الهدف لتحقيق الاستقرار في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، وتركز تلك التدخلات على الأسباب الجذرية للنزاعات في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وتمول من صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار الذي يبلغ رصيده ٤٠ مليون دولار. وفي ١٠ نيسان/أبريل، خصص الصندوق مليون دولار لدعم مبادرات تحقيق الاستقرار في إقليم دجوغو، التي تركز في المقام الأول على المصالحة المجتمعية واستعادة سلطة الدولة.

٣ – التقدم المحرز في تعديل أولويات البعثة ووضعها ووجودها

٨٢ – تمشيا مع الأولويات المحددة في القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، واصلت البعثة ترشيد جهودها المدنية، بالتركيز في المقام الأول على حماية المدنيين، فضلا عن تقديم الدعم إلى العملية السياسية، بما في ذلك الدعم الانتخابي.

٨٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهت البعثة من صياغة تشكيلتها المقررة لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ المقبلة وحتى إجراء الانتخابات. وكانت عملية التخطيط هذه نتيجة لتنسيق شامل بين المدنيين والشرطة والعسكريين، واستندت التشكيلة النهائية إلى تحليل دقيق للمخاوف والتهديدات المتعلقة بحماية المدنيين، والاعتبارات المتعلقة بسلامة حفظة السلام، بما في ذلك القرب من الهياكل الأساسية الطبية وفقا لسياسيات الأمم المتحدة، وخطوط الإمداد الحيوية، بما في ذلك مراعاة المراكز الانتخابية والبؤر الساخنة لأغراض الفترة المقبلة.

٨٤ – وبمجرد اعتماد ميزانية البعثة للسنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، وإذا كان من الممكن إنشاء كتائب إضافية قابلة للنشر السريع في الوقت المناسب، فالبعثة تعتزم نشر كتيبتيها القابلتين للنشر السريع الرابعة والخامسة في مقاطعة تنجانيقا وفي كاسايس، على التوالي. وبمجرد نشر هذه الكتائب القابلة للنشر السريع، ستجري إعادة رسم الحدود القطاعية للبعثة، لضمان سهولة القيادة والتحكم، ومواءمة قطاعات القوة مع مجالات مسؤولية المكاتب الميدانية.

٨٥ - وبافتراض نشر الكتائب المقبلة القابلة للنشر السريع في الوقت المناسب، وتزويد البعثة بالموارد المالية المطلوبة، فالبعثة تقوم بالفعل بإعادة ٧٠٠ ١ جندي إلى أوطانهم بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨ لإفساح المجال أمام الكتائب المقبلة. وأغلقت البعثة أربع قواعد تشغيلية ثابتة للسرايا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وكانت بصدد إغلاق سبع قواعد أخرى. وسيجري إغلاق مزيد من القواعد في الأشهر المقبلة، في سياق مواصلة تنفيذ البعثة على أرض الواقع لمفهومها المتعلق بالحماية من خلال التوقعات.

٨٦ - وفي الوقت نفسه، أُنشئت فرقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتقييم لواء التدخل التابع للقوة. وبعد سلسلة من عمليات تبادل الآراء في نيويورك وفي غوما، بما في ذلك مع السلطات المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقرر أن يعاد تشكيل لواء التدخل لجعله أكثر مرونة وخفة وأقدر على القيام بالعمليات الهجومية وعمليات حماية المدنيين على نطاق كيفو الشمالية. وسيجري نقصان كتيبتين للمشاة لإتاحة توليد عناصر التمكين الإضافية التي من شأنها تحسين القدرة على المناورة وتعزيز الفعالية. وتشمل عناصر التمكين الإضافية التي سيجري توليدها أو إعادة تشكيلها سرية خاصة تابعة للقوة، وخلية استخباراتية معززة، ووحدة مركَّبة لطائرات الهليكوبتر الخاصة بالخدمات/طائرات الهليكوبتر الهجومية. ومن المتوقع أن يدخل لواء التدخل المعاد تشكيله طور التشغيل الكامل بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر.

٨٧ - ومن المقرر أيضا إدخال بعض التعديلات على التشكيلة الحالية لوحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة، التي توفر الحماية للمدنيين ولموظفي الأمم المتحدة ومبانيها في البؤر الساخنة الحضرية الرئيسية. وتواصل إدخال تعديلات طفيفة على مواقع المكاتب الميدانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بهدف ضمان توافر الموارد اللازمة للمكاتب الميدانية ذات الأولوية.

٤ - تقييم أداء الأفراد النظاميين

٨٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تلاحظ البعثة أي حالات واضحة لعدم تنفيذ الولاية من جانب الأفراد النظاميين. إلا أن البعثة تحقق حاليا في حادث وقع مؤخرا ربما كان فيه أداء بعض جنودها دون المستوى المطلوب. وستحال استنتاجات هذا التحقيق إلى المجلس.

٥ - حالات سوء السلوك الخطيرة، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٨٩ - تواصل البعثة إنفاذ سياسة ”عدم التسامح إطلاقاً“ بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتبعها الأمم المتحدة، وذلك بين جميع الموظفين. وجرى على النحو الواجب تقييم ما مجموعه ١٠ ادعاءات تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وردت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأبلغ عنها بغرض إحالتها إلى كيانات التحقيق المناسبة لاتخاذ إجراءات بشأنها. وتواصل البعثة تنفيذ التدابير الوقائية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك تدريب الموظفين، والحملات القائمة على الملصقات، وزيارات تقييم المخاطر والزيارات الاستشارية لمخيمات القاعدة، ودوريات الردع التابعة للشرطة العسكرية من أجل إنفاذ حظر التجول وسياسة عدم المخالطة الودية بالنسبة للأفراد النظاميين.

٦ – الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ الولاية

٩٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خصصت برامج تحقيق الاستقرار التي تنفذها البعثة نسبة ١٥ في المائة من ميزانياتها للتدخلات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأعطت البعثة الأولوية للأموال المخصصة للمرأة في إطار جهودها الرامية إلى الوساطة في المنازعات المتعلقة بالأراضي في مقاطعة إيتوري. ونتيجة لذلك، شكلت النساء ثلث المستفيدين الـ ١٦٠ من ٢١٢ هكتارا وزعت خلال الأشهر الأخيرة.

٩١ – وفي إطار جهود البعثة الرامية إلى تحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية في حماية المدنيين، أقنعت البعثة مجموعة من النساء في جنوب كيفو بإلقاء أسلحتهن واستخدام الوسائل السلمية للمساعدة في حماية مجتمعاتهن المحلية. وكانت هذه المجموعة المعروفة باسم ''وا ماما توجيغومبووي'' (''دعونا نحرر أنفسنا'')، قد حملت السلاح لضمان أمن أفرادها. وقدمت البعثة فيما بعد تدريبا للنساء بشأن سبل ضمان أمنهن، بوسائل منها استخدام شبكات الإنذار المحلية التابعة للبعثة.

٩٢ – وفي آذار/مارس وأيار/مايو ، نظم مشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبعثة حلقات عمل في تنجانيقا وكاتانغا العليا حول النساء والانتخابات لدعم المرشحات المحتملات في التحضير للانتخابات. ودعمت البعثة أيضا ٤٠ امرأة تمارس السياسة ومرشحات محتملات، في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، في وضع استراتيجية لضمان التزام قيادات أحزابهن السياسية بإدراج المزيد من المرشحات في القوائم الانتخابية.

رابعا – سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

٩٣ – في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، سجل في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٠٢ من الحوادث المتعلقة بالأمن والسلامة التي أثرت على أفراد الأمم المتحدة وعناصرها النظامية وأصولها وعملياتها. وتشمل هذه الحوادث ٨٤ حادثة إجرامية، و ٣٣ حادثا متصلا باضطرابات مدنية، و ٧١ حادثا متصلا بمخاطر، و ١٤ حادثا متصلا بالنزاع المسلح.

٩٤ – وفي منطقة بيني، أسهمت العمليات العسكرية المنفذة ضد تحالف القوى الديمقراطية في الخطر المحدق بأفراد الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها. وما زالت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى بعض المناطق مستعصية بسبب الهجمات المتكررة التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية داخل إقليم بيني والمناطق القريبة من بلدة بيني. وأحيانا، جرى تعليق أو تقييد تحركات أفراد الأمم المتحدة بسبب المخاطر المرتبطة بهجمات تحالف القوى الديمقراطية.

خامسا – ملاحظات

٩٥ – على بعد ستة أشهر من إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حاسمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحرز تقدم في التحضير لها. وحتى الآن، تتحقق معالم رئيسية في الجدول الزمني الانتخابي، وإن لم يكن ذلك دون مصاعب. واستكمال سجل الناخبين، وإصدار القانون المتعلق بتوزيع المقاعد، ومراجعة سجل الناخبين، كلها خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح. غير أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز الثقة في العملية وضمان أن تكون عمليات الاقتراع المرتقبة للغاية هذه شاملة وحرة وذات مصداقية وسلمية ومتوافقة مع الدستور. ولتحقيق هذه الغاية الحاسمة، يجب تنفيذ تدابير بناء الثقة

المنصوص عليها في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تنفيذا تاما. ومرة أخرى، أهيب بالحكومة إلى الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

٩٦ - فانتهاكات حرية التعبير، ولا سيما المرتكبة ضد الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني، وكذلك المعارضين السياسيين، لا تسهم في تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع. وأرحب بموافقة الحكومة على تنظيم تجمع حزب معا من أجل التغيير في ٩ حزيران/يونيه في كينشاسا، في أعقاب التجمع الذي نظمه الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في ٢٤ نيسان/أبريل أيضا في كينشاسا. غير أنه يؤسفني شديد الأسف أن هذه الخطوات الأولية لم تتكرر بعد في جميع أرجاء البلد. وإني أحث السلطات الكونغولية على رفع الحظر المفروض على المظاهرات العامة حتى يتسنى للشعب الكونغولي أن يتمتع تمتعا كاملا بحقوقه السياسية والمدنية المشروعة وفقا للدستور. ومن الحيوي أيضا أن تحاسب السلطات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بغض النظر عن رتبهم أو انتمائهم، وأن تضع حدا للاحتجاز غير القانوني المطول على يد أجهزة الاستخبارات.

٩٧ - وتتسم العملية الانتخابية بتباين الآراء بين الجهات المعنية الوطنية. وفي الأسابيع الأخيرة، تفاقمت هذه الحالة بفعل خلافات حول الاستخدام المزمع للآلات التصويت، وعدم الثقة بسجل الناخبين، ومنازعات متصلة بقائمة الأحزاب السياسية الصادرة عن وزارة الداخلية. وإني أحث جميع الجهات الفاعلة السياسية المنتمية إلى الأغلبية الرئاسية وإلى المعارضة، فضلا عن مجموعات المجتمع المدني، على مواصلة العمل بلا كلل وبروح التوافق، لإيجاد أفضل الحلول العملية والمرضية والتوافقية لهذه المسائل بهدف وحيد هو ضمان إجراء انتخابات شاملة وحرة وذات مصداقية في حينها وفقا للدستور. وأدعو جميع الشركاء البلد وبلدان المنطقة إلى مواصلة تقديم المساعدة اللازمة وإلى توفير الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق هذا الهدف.

٩٨ - وعدم وجود خطة إنفاق واضحة لتمويل عمليات الاقتراع ما زال يشكل مصدرا من مصادر القلق. والتأخر وعدم الاتساق وعدم الانتظام في دفع الأموال الحكومية إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات يمكن أن يؤثر سلبا على الجداول الزمنية الانتخابية وأن يشعل فتيل توترات جديدة. وإني أحث الحكومة بقوة على التقيد بالتزاماتها بتمويل عمليات الاقتراع المقبلة في حينها.

٩٩ - وإني أشعر بقلق كبير من الزيادة الملحوظة في أنشطة الجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأثرها المدمر على أمن السكان المدنيين. وأدعو السلطات إلى مضاعفة جهودها، ولا سيما جهود التوعية السياسية الموجهة إلى الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية، بتنسيق وثيق مع البعثة من أجل تقليل الخطر الذي يهدد المدنيين وإزالته. ويجب على السلطات الكونغولية، بدعم من البعثة، ألا تدخر جهدا في الاستفادة من الوقفة الأخيرة في الاشتباكات الكبرى الجارية في إيتوري وتنجانيقا على وجه الخصوص وتعزيز تلك الوقفة. فيجب ألا يسمح بضياع أي فرصة سانحة لتحقيق السلام الدائم مهما كانت صغيرة.

١٠٠ - وما زالت الحالة الإنسانية مصدراً لقلق بفعل استمرار انعدام الأمن. وأرحب بمبلغ الـ ٥٢٨ مليون دولار الذي أعلنت الجهات المانحة الدولية عن التبرع به لدعم تقديم المعونة العاجلة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أنه من المهم غاية الأهمية أن تصرف التبرعات المعلنة على وجه السرعة وأن تسد فجوات التمويل على الفور من أجل إتاحة تلبية الاحتياجات الإنسانية على نحو كاف. وأدعو الحكومة

إلى بذل قصاراها من أجل كفالة بيئة آمنة وخالية من الأخطار للسكان وإتاحة الوصول دون عراقيل إلى الناس المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية.

١٠١ - ويختلف تفشي فيروس إيبولا في مقاطعة خط الاستواء حاليا، في المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن حالات التفشي السبع السابقة التي شهدها البلد. فالخطورة أكبر بسبب خطر انتقال العدوى على طول الطريق النهرية نحو كينشاسا وكيسنغاني وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو. فالاستجابة أكبر حجما وأكثر تطورا، ولا سيما في ظل النشر السريع المفاجئ الذي قامت به منظومة الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، وتوافر اللقاحات والأدوية المضادة للفيروسات. وقد بُذل الكثير في الأسابيع الأخيرة لاحتواء هذا التفشي، لكن يجب مواصلة اليقظة. وأشيد بقيادة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على استجابتها السريعة والحاسمة لتفشي الفيروس وإني ممتن للجهات المانحة والشركاء على ما قدموه من دعم ومساعدة لمعالجة الضحايا ومنع انتشار المرض.

١٠٢ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلتي الخاصة، ليلى زروقي، على دورها القيادي، وجميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم في خدمة جمهورية الصكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الكبير للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وكذلك للمنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية، لما يقدمونه من دعم لا يقدر بثمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.